

الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري م.ع.م

هاتف ٥٦٠١٤١٧ (٩٦٢٦)

فاكس ٥٦٠١٥٤٢ (٩٦٢٦)

صندوق بريد ٩٤٠٧٤٣

عمان ١١١٩٤ الاردن

الرقم : ١ - ٣٦ - ٢٥٥

التاريخ : ٢٠١٢/٣/٢٦

المادة هيئة الأوراق المالية المحترمين

تحية طيبة وبعد،

استناداً لأحكام المادة (٨/ز) من تعليمات إفصاح الشركات للمصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة بالإستناد لأحكام المادة (١٢/ف) من قانون الأوراق المالية.

أرجو إعلامكم بأن الهيئة العامة للشركة قررت بالإجماع في اجتماعها الخامس عشر الذي عُقد بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٥ ما يلي :

- المصادقة على تقرير مجلس الإدارة السنوي الخامس عشر عن السنة المالية ٢٠١١ وخطة عمل الشركة لسنة ٢٠١٢.
- تعديل البيانات المالية للشركة كما هي بتاريخ ٢٠١١/١٢/٣١ ، بحيث يتم تضمينها بقيمة - مخصص ضريبة دخل سنوات سابقة - البالغ (٤٦٨٧٥٥) دينار ، استناداً للبيان الذي أصدرته الشركة بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢١ والمنشور على موقع هيئة الأوراق المالية، بعد أن تم إدراج الموضوع على جدول أعمال الهيئة العامة بناءً على اقتراح الهيئة العامة وبموافقة مساهمي الشركة - وإعتبارها مصدقة بعد هذا التعديل .
- عدم توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن السنة المالية ٢٠١١.
- إبراء ذمة مجلس الإدارة.
- انتخاب الأعضاء الستة غير الدائمين - بالتركية- وللغالية لملوهم لمجلس الإدارة في دورته الخامسة:- (البنك العربي ، بنك الإسكان للتجارة والتمويل ، البنك الأهلي الأردني ، بنك القاهرة عمان ، البنك التجاري الأردني والبنك الأردني الكويتي) .
- انتخاب مدقي الحسابات السادة المهنيون العرب للسنة المالية ٢٠١٢ .

وسيتم تزويدكم لاحقاً بالبيانات المالية المعدلة بعد تزويدنا بها من قبل مدقي حسابات الشركة، وكذلك بمحضر اجتماع الهيئة العامة بعد اعتماده من قبل مندوب مراقب علم الشركات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

إبراهيم الظاهر

المدير العام

نسخة:

- ١٥ صة عمان

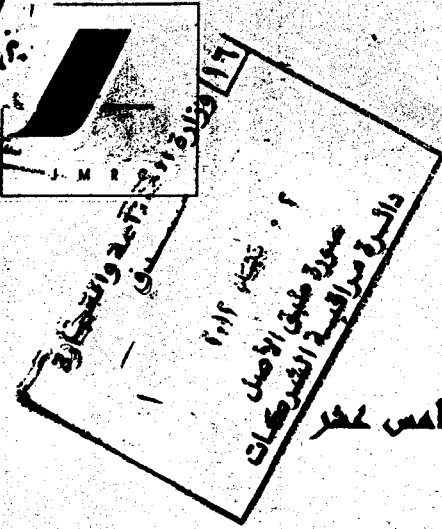
الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري م.ع.م

هاتف: ٥٦٠١٤١٧ (٩٦٢٦+)

فاكس: ٥٦٠١٤١٢ (٩٦٢٦+)

صندوق بريد: ٩٤٠٧٤٣

عمان ١١١٩٤ الاردن



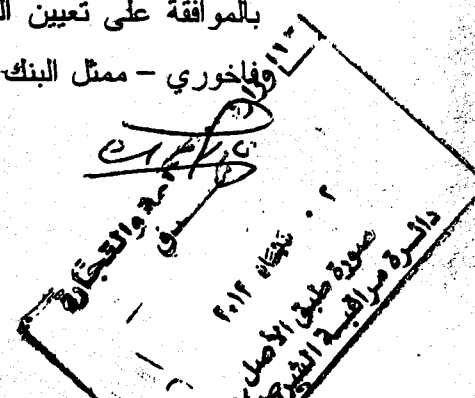
محضر إجتماع الهيئة العامة العادي الخامس عشر

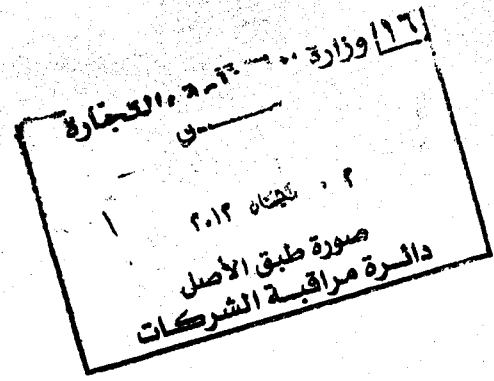
المعقد بتاريخ 2012/3/25

بناء على الدعوة الموجهة للسادة المساهمين، عقدت الهيئة العامة للشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري إجتماعها العادي الخامس عشر في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد الموافق 2012/3/25 في قاعة الاجتماعات في البنك المركزي الأردني برئاسة عطوفة السيدة خلود السقاف نائب محافظ البنك المركزي رئيسة مجلس إدارة الشركة، وذلك للنظر في جدول الأعمال المرسل للمساهمين. وحضر الاجتماع السيد غسان ضميره مندوب مراقب عام الشركات.

في بداية الإجتماع أعلن مندوب مراقب عام الشركات بأن النصاب القانوني للإجتماع متوفر بحضور كامل مساهمي الشركة والبالغ عددهم (16) مساهماً يحملون أسهماً بالأصل (5.000.000) سهم وتشكل ما نسبته (100%) من رأس مال الشركة البالغ (5) خمسة ملايين دينار، وبحضور (8) أعضاء من مجلس الإدارة من أصل (11) عضواً ومدقق حسابات الشركة المهنيون العرب، وأنه قد تم إرسال الدعوات للمساهمين والإعلان والنشر وفق أحكام القانون. وعليه أعلن مندوب مراقب عام الشركات ان الجلسة قانونية، وطلب من رئيسة الجلسة بدءها وتعيين كاتباً لها ومراقبين اثنين لفرز الأصوات.

بدأت رئيسة الجلسة بالترحيب بالسيد غسان ضميره مندوب مراقب عام الشركات ومدقق الحسابات -المهنيون العرب- وبممثلي الهيئة العامة وبوسائل الإعلام، ثم قامت بتعيين السيد مروان العمر - رئيس قسم الشؤون القانونية في الشركة - كاتباً للجلسة. وجرى الاقتراح والتشية بالموافقة على تعيين السيد عادل اسعد - ممثل بنك الإسكان للتجارة والتمويل - والسيد زاهي وفاخوري - ممثل البنك الأهلي الأردني - مراقبين لفرز الأصوات.





ثم اشارت رئيسة الجلسة إلى أنه بتاريخ 2012/3/20 تسلمت الشركة الإشعارين الصادرين عن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بتاريخ 2012/3/11 والمتضمنين تعديل دخل الشركة الخاضع للضريبة المستحقة للسنوات (2007-2008)، والمطالبة بفروقات ضريبية عن سنة 2007 بمبلغ 89080 ديناراً وعن سنة 2008 بمبلغ 183078 ديناراً.

وفي ضوء مطالبة دائرة ضريبة الدخل والمبيعات للشركة بالفروقات الضريبية المشار إليها وأثر ذلك على البيانات المالية فإن الأمر يتطلب عرض الموضوع على إجتماع الهيئة العامة لإتخاذ القرار المناسب بالخصوص.

وعليه قررت الهيئة العامة بالإجماع إدراج مطالبة دائرة ضريبة الدخل والمبيعات للشركة بفروقات ضريبية على جدول الأعمال ومناقشة ذلك ضمن البند (4).

كما أقرت الهيئة العامة جدول الأعمال بعد ان تمت الموافقة على الاقتراح بدمج البندين (2، 4) من جدول الأعمال وبحثهما معاً بعد سماع تقرير مدققي حسابات الشركة.

وجرت وقائع الإجتماع على النحو التالي :-

أولاً. تلاوة وإقرار محضر اجتماع الهيئة العامة السابق:-

تم تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابق، واستقر مندوب مراقب عام الشركات وكذلك رئيسة الجلسة من المساهمين إذا كانت لديهم أية ملاحظات أو استفسارات حول محضر إجتماع الهيئة العامة السابق الذي عقد بتاريخ 2011/3/10. وحيث لم تكن هناك أية ملاحظات، تم بالإجماع إقرار محضر الإجتماع السابق.

ثانياً. تلاوة تقرير مدققي حسابات الخرجة عن السنة المالية المنتهية في

2011/12/31:-

قام مدقق حسابات الشركة بتلاوة تقريره عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31، ولم يبد أي من المساهمين أية ملاحظات أو استفسارات حوله.

والثاني: مناقشة تقرير مجلس الإدارة السنوي الخامس عشر عن السنة المالية 2011 وخطة عمل الشركة لسنة 2012 والمصادقة عليهما، والإطلاع على الميزانية العمومية وبيان الدخل وبيان التغيرات في المخصصات والمخصصات التقديرية كما في 2011/12/31 والمصادقة عليهما وإجراء خطة مجلس الإدارة -

بعد أن وافقت الجمعية العامة على دمج البندين (2 و 4) طلبت رئيسة الجلسة من المدير العام إيجاز ما جاء بالتقرير السنوي والبيانات المالية المتعلقة بالعام 2011.

استعرض المدير العام أهم إنجازات الشركة خلال عام 2011 وذكر بأن الشركة منحت خلال العام 2011 مبلغ (33) مليون دينار للبنوك والمؤسسات المالية لإعادة تمويل قروض سكنية ممنوحة من قبلها، ليصبح إجمالي قيمة قروض إعادة التمويل التي منحتها الشركة منذ تأسيسها ولغاية 2011/12/31 (572.146) مليون دينار. وقد بلغت أرصدة قروض إعادة التمويل بتاريخ 2011/12/31 ما مقداره (132.005) مليون دينار. علماً بأن الضمانات القائمة المقدمة للشركة لهذه القروض تبلغ (164.989) مليون دينار.

وأوضح المدير العام بأن الشركة قامت خلال عام 2011 بإصدار أسناد قرض في سوق راس المال المحلي بقيمة اسمية (38) مليون دينار، وبذلك إرتفع مجموع ما أصدرته الشركة من اسناد القرض منذ تأسيسها وحتى نهاية عام 2011 إلى (666.95) مليون دينار. علماً بأن الرصيد القائم لأسناد قرض الشركة كما في 2011/12/31 بلغ (121) مليون دينار.

وأشار المدير العام إلى أن اسناد القرض الصادرة عن الشركة مضمونة بموجودات الشركة التي من ضمنها قروض إعادة التمويل الممنوحة للبنوك والمضمونة برهونات عقارية محولة أصولياً لأمر الشركة، ولا تقل القيمة المتبقية لهذه الضمانات عن (120%) من أرصدة هذه القروض.



دائرة

أما فيما يتعلق بالبيانات المالية فقد اشار المدير العام على أن رصيد قروض إعادة التمويل إنخفض بمبلغ (18.108) مليون دينار وبنسبة (12.1%) ليصل إلى (132.005) مليون دينار مقارنة مع (150.113) مليون دينار في نهاية العام السابق.

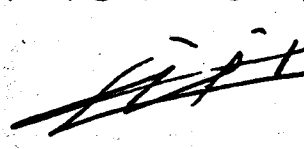
كما أن مجموع الموجودات إنخفض بمبلغ (20.685) مليون دينار وبنسبة (12.1%) ليصل إلى (150.218) مليون دينار مقارنة مع (170.903) في نهاية العام السابق.

وذكر المدير العام أن رصيد أسناد القرض إنخفض بمبلغ (19.750) مليون دينار وبنسبة (14%) ليصل إلى (121.000) مليون دينار مقارنة مع (140.750) مليون دينار في نهاية العام السابق.

وفيما يتعلق بالخطوة المستقبلية للشركة فقد أوضح المدير العام بأن مجلس الإدارة توقع - عند إقراره للميزانية التقديرية للشركة لعام 2012 - أن يتم تحقيق نمو في أرصدة قروض إعادة التمويل بمبلغ (10%) تقريباً ليصبح (145.5) مليون دينار في نهاية العام 2012 ولتحقيق ذلك فإن على الشركة أن تقوم بمنح قروض إعادة تمويل خلال عام 2012 بقيمة (100) مليون دينار. ولغاية توفير مصادر الأموال لقاء هذه القروض المتوقع منحها خلال العام فإن على الشركة أن تقوم بإصدار أسناد قرض بقيمة (94) مليون دينار.

وأكد المدير العام ان دعم أعضاء الهيئة العامة وإهتمامهم بالدور الذي تؤديه الشركة - خدمة للجهاز المصرفي بشكل خاص وللإقتصاد الوطني بشكل عام - سيكون عاملاً رئيسياً في تحقيق أهداف الشركة.

طلبت رئيسة الجلسة من المدير العام توضيح الأمر فيما يتعلق بمطالبة دائرة ضريبة الدخل والمبيعات للشركة بفروقات ضريبية.

أشار المدير العام إلى أن الشركة قد قامت باحتساب ضريبة الدخل وتوريدها لدائرة ضريبة الدخل عن السنوات (2007-2008) على اعتبار أنها تمارس أعمال - خدمات مالية- وتسري عليها الأحكام القانونية الواردة في البند (3/د) من الفقرة (ب) من المادة (16) من قانون ضريبة الدخل رقم (57) لسنة 1987/ القانون القديم.

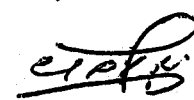
حيث جاء في هذا البند :

تُسْتَوْفَى الضريبة بنسبة (25%) من الدخل الخاضع للضريبة المتأتي للخدمات والشركات التجارية والشركات الأخرى بمختلف أنواعها.

بتاريخ 2010/5/11 صدر من اللجنة ضريبة الدخل والمبيعات الكتاب رقم 7695/6/9 يتضمن الموافقة على معاملة الشركة ضريبياً - كشركة مالية - من حيث معدل الضريبة والمصاريف من الفوائد والفوائد.

وبصدور هذا الكتاب منحت الشركة من تجنب الآثار السلبية التي سوف تنعكس على قدرتها واستمرارها في ممارسة نشاطها جراء تطبيق المادة (5) من قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (28) لسنة 2009. والتي لا تجيز تنزيل كامل قيمة الفوائد المدفوعة من قبل أي مكلف إلا ضمن نسب محددة في القانون باستثناء البنوك والشركات المالية وشركات التأجير التمويلي.

بتاريخ 2012/3/20 تسلمت الشركة من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات إشعارين يتضمنان تعديل دخل الشركة الخاضع للضريبة المستحقة للسنوات (2007-2008) والمطالبة بفروقات ضريبية عن سنة 2007 بمبلغ 89080 ديناراً وعن سنة 2008 بمبلغ 183078 ديناراً، وذلك من خلال إخضاعها لنسبة ضريبة 35% باعتبارها وكأنها مؤسسة مالية.

على اثر ذلك حصلت الشركة على رأي مستشار ضريبي ملخصه:

ان إعادة تقدير ضريبة الدخل عن السنوات 2007، 2008 وإخضاعها لشريحة الـ 35% بدلاً من شريحة الـ 25% ناتج عن قرار صادر عن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بإخضاع مجموعة من شركات الخدمات المالية لإعادة تقدير ضريبة الدخل عليها.

ان إعادة تقدير ضريبة دخل الشركة يسري أيضاً على السنة المالية 2009، على اعتبار ان الشركة قدمت كشوفات التقدير الذاتي لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات لعام 2010 ولعام 2011 على أساس انها شركة مالية، حيث قدر قيمة الفرق في الضريبة للعام 2009 بمبلغ (196597) دينار، ليصبح إجمالي الفروقات التي سوف تتحملها الشركة عن السنوات 2007، 2008، 2009 ما مجموعه (468755) دينار.

ولقد أشار مستشار الشركة إلى أن الموضوع قد تمت مناقشته من قبل مجلس الإدارة الذي يوصي بتعديل البيانات المالية وتضمينها بقيمة مخصص ضريبة دخل سنوات سابقة وعدم توزيع أرباح عن السنة المالية 2011.

ولقد طرح سهراب عويس - ممثل بنك الأردن - فكرة توزيع نسبة أرباح من الاحتياطي الاختياري، وبعد المناقشة عاد وأيد ما يوصي به مجلس إدارة الشركة بخصوص تعديل البيانات المالية لعام 2011 وتضمينها بمخصص ضريبة دخل وعدم توزيع أرباح.

بعد المناقشة قررت الهيئة العامة بالإجماع ما يلي :

- المصادقة على تقرير مجلس الإدارة السنوي الخامس عشر عن السنة المالية

2011 وخطة عمل الشركة لسنة 2012.

- المصادقة على البيانات المالية للشركة كما هي بتاريخ 2011/12/31، بحيث

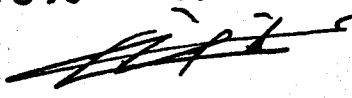
يتم تضمينها بقيمة - مخصص ضريبة دخل سنوات سابقة - البالغ (468755)

دينار واعتبار البيانات المالية مصادق عليها بالإجماع من الهيئة العامة بعد هذا

التعديل طالما لا يعارض ذلك قانون أو تشريع، وعدم توزيع أرباح نقدية على

المساهمين عن السنة المالية 2011.

- قررت الهيئة العامة إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بحدود القانون.

رابعاً، انتخاب الأعضاء غير الدائمين لمجلس الإدارة الخامس، -

أشار المدير العام إلى أنه سنداً لأحكام البند (5) من الباب الثالث من دليل حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، تمت مخاطبة مساهمي الشركة قبل نهاية السنة المالية 2011، لغايات تزويدها خطياً برغبتهم بالترشح لعضوية مجلس الإدارة ليتم إرفاقها بالدعوة الموجهة للمساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة الخامس عشر.

وتم استلام كتب من المساهمين التالي ذكرهم الذين يرغبون بالترشح: -

- البنك العربي - بنك الإسكان للتجارة والتمويل - البنك الأهلي الأردني.
- بنك القاهرة عمان - البنك التجاري الأردني. - البنك الأردني الكويتي.

علماً بأن الحكومة والمؤسسات الرسمية العامة ممثلة بمجلس إدارة الشركة على النحو التالي:-

ثلاثة أعضاء

عضو واحد

عضو واحد

البنك المركزي الأردني

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

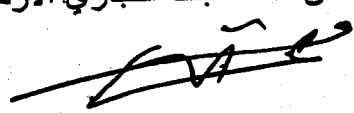
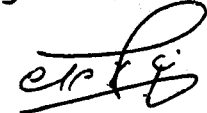
المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري

صورة طبق الأصل من دفتر مراقب عام الشركات بأن باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة ما زال دائراً لمراقبة الشركات من مساهمي الشركة، باستثناء الحكومة والمؤسسات الرسمية العامة. مفتوحاً لمن يرغب بالترشح.

وحيث أنه لم يعلن أي من مساهمي الشركة - باستثناء المساهمين الذين سبق الإشارة إليهم - عن رغبته بالترشح لعضوية مجلس الإدارة، فقد أعلن مندوب مراقب عام الشركات

فوز التالي ذكرهم بعضوية مجلس الإدارة بالتركية وذلك اعتباراً من تاريخ 2012/3/25:

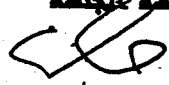
- البنك العربي - بنك الإسكان للتجارة والتمويل - البنك الأهلي الأردني.
- بنك القاهرة عمان - البنك التجاري الأردني. - البنك الأردني الكويتي.

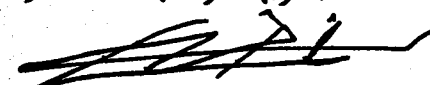
 

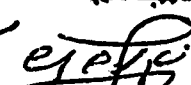
قامم، انتخاب مدققي حسابات الخرجة للسنة المالية 2012 وتحديد أتعابهم -

١٩٣١ الموافق، الهيئة العامة على انتخاب السادة المهنيون العرب لتدقيق حسابات الشركة لعام 2012 وتفويض الهيئة الإدارية بتحديد أتعابهم.

وفي نهاية الاجتماع شكرت رئيسة الجلسة السادة الحضور، كما شكرت مجلس الإدارة دائرة مراقبة الشركة وموظفيها على جهودهم وأعلنت انتهاء الجلسة في تمام الساعة الثانية عشرة من يوم الاثنين ١٩٣١.

رئيسة الجلسة

خلود الصقاني

مندوب مراقبي عام الخرجات

نعمان خمره

ماتبة الجلسة

مروان العمر